# تفاعل المجتمعات المحلية في الجزائر مع الحركيات السياسية الوطنية، دراسة حالة ولاية غرداية خلال الحراك الشعبي: 2019-2020

***The interaction of local communities in Algeria with the national political movements a case study of the state of Ghardaïa during the popular movement 2019-2020***

**قاسم حجاج***
*Kacem Hadjadj*
**جامعة ورقلة -الجزائر-**
*University of Ouargla - Algeria-*
*hkacem47@gmail.com*

| تاريخ الاستلام | تاريخ القبول للنشر | تاريخ النشر |
|---|---|---|
| ***Submission date*** | ***Acceptance date*** | ***Publication date*** |
| ***14/12/2022*** | ***08/05/2023*** | ***31/05/2023*** |

**ملخص:**

رغم تعولم المجتمعات المحلية المعاصرة، إلا أنها ما تزال كل من الإثنية والجغرافية والتاريخ والثقافة، تسهم في تشكيل جزء هام من بنية وعيها وتمظهرات مخيالها، وتغذي برمزياتها وتحرك بمادياتها دوافع السلوك العام لدى فاعليها، وتؤثر على طريقة تفاعلهم مع الحركيات الاجتماعية-السياسية لأوطانها. فبعد أن عرفت ولاية غرداية، حالة من الركود السياسي الاحتجاجي، نتيجة للصدمة الأحداث المؤلمة لسنوات 2013-2015؛ شهدت بعض مدنها تفاعلا محليا ومركزيا في فعاليات الحراك الشعبي لعام 2019-2020.

ومنه، جاء تساؤلنا: "كيف تفاعل فاعلو المجتمع المدني المحلي مع الحركية السياسية الوطنية المعاصرة، تحديدا من خلال تجربة عينة من مواطني ومنظمية من ولاية غرداية مع الحراك الشعبي خلال 2019-2020؟"

وللإجابة على هذا التساؤل، نفرض التالي: "كشفت حالة التفاعل السياسي لدى عينة من فاعلي المجتمع المحلي في ولاية غرداية مع الحراك الشعبي لعام 2019-2020، عن تقاطعات وتنافرات مع الحراك الوطني آنذاك، بالرغم من اتسامها، بخصائص استثنائية مرتبطة بتأثيرات البنى الأنثروبولوجية وتداعيات صدمة الأحداث الأهلية الأخيرة لسنوات 2013-2015."

وللتحقق من صحة الفرضية توسلنا، بالمناهج الوصفي والمقارن وتحليل مضامين نصوص وفيديوهات وثائق سياسية محلية، أصدرتها منظمات وشخصيات مدنية.

**الكلمات المفتاحية:** الحراك الشعبي 2019-2020، أحداث غرداية 2013-2015، الشباب، المجتمع المدني، الأعيان، السلطات العمومية.

* المؤلف المراسل

***Abstract:***

*Despite the globalization of contemporary local societies, ethnicity, geography, history and culture still contribute to the formation of an important part of the structure of their consciousness and the manifestations of their imagination, and they feed with their symbolism and material motives for the behavior of their actors, and influence the way they interact with the socio-political dynamics of their homelands.*

*After the state of Ghardaïa experienced a state of protest political stagnation, as a result of the traumatic events of the years 2013-2015; Some of its cities witnessed local and central interaction in the activities of the 2019-2020 popular movement.*

*Hence, our question came: " How did local civil society actors interact with the contemporary national political movement, specifically through the experience of a sample of citizens of Ghardaïa state with the popular movement during 2019-2020"؟*

*To answer this question, we hypothesize the following: "The state of political interaction of local community actors in the state of Ghardaia with the popular movement of 2019-2020, revealed intersections and inconsistencies with the national movement at the time, despite its exceptional characteristics linked to the effects of anthropological structures and the repercussions of the shock of the recent civil events of the years 2013-2015".*

*To validate the hypothesis, we used descriptive and comparative approaches and analyzed the contents of texts and videos of local political documents issued by civil organizations and personalities.*

***Keywords**: popular movement2019-2020, Ghardaia events 2013-2015, youth, civil society, notables, public authorities.*

**مقدمة:**

رغم تعولم الدول الوطنية والمجتمعات المحلية المعاصرة، إلا أنه ما تزال كل من رباعية الإثنية والجغرافية والتاريخ والثقافة، تسهم في تشكيل جزء هام من بنية الوعي الشعبي وتمظهرات المخيال الشعبي، وتغذي برمزياتها وماديا‌تها دوافع السلوك الاجتماعي-السياسي للنخب والمواطنين العاديين وتؤثر على طريقة تفاعلهم مع الحركية الاجتماعية-السياسية التي تمر بها أوطانهم، وتحدد مدى تقارب أو تباعد المسافة السياسية بين الطرفين أجهزة حكومية وفاعلين مجتمعيين.

كما يشكِّل موقع النخب والمواطنين العاديين في البنية الاجتماعية للسلطة السياسية لأي بلد، وحجم ونوعية ارتباطها ومدى اندماجها واستيعابها في مؤسسات الدولة مركزيا ومحليا،

مواقفها السياسية واتجاهات رأيها واستجاباتها السياسية قبولا ورفضا، اعتدالا وراديكالية، تأييدا ومعارضة، لمخرجات النسق السياسي برمته حكومة وبيروقراطية وأحزابا. وبالمقابل، تكون مخرجات السلطة السياسية تجاه تلك مطالب النخب والمواطنين العاديين، انعكاسا لمدى استجابة البيروقراطيات المحلية والمركزية لمطالبها. وتبرز تلك المسافة السياسية أكثر ملموسية وحساسية في علاقة مواطني المدن الداخلية للبلاد خاصة في المدن الجنوبية الصحراوية مثل مدن ولاية غرداية، بالبنى الاجتماعية السياسية للسلطة في الجزائر.

إن المعايش اليومي والمتابع المتفكر في تفاعل المواطنين الغرداويين بجميع انتماءاتهم الفرعية الأولية وفئاتهم الاجتماعية الوظيفية الحديثة، خلال العقود الثلاثة الأخيرة، يلاحظ الأهمية التفسيرية للعوامل أو المقاربات الأونثروبولوجية والجغرافية والتاريخية والثقافية المؤثرة على طريقة تفاعل المواطنين الغرداويين مع الحراك الشعبي الذي بدأ منذ 22 فيفري 2019، وخلد في ديباجة التعديل الدستوري المستفتى عليه شعبيا في 1 نوفمبر 2020، بعبارة "الحراك الشعبي الأصيل".

فبالمقارنة مع العقدين الماضيين من حكم الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، اللذين تميزا بكثافة وتنوع الفعاليات السياسية الاحتجاجية؛ تميزت ولاية غرداية خلال أعوام 2015-2018 -وتحديدا محورها الديمغرافي الأكبر الممتد بين القرارة إلى متليلي عبر مدن سهل مزاب المكتظة بالساكنة بنسبة 450 نسمة في الكلم2 الواحد- بحالة ركود سياسي احتجاجي، ناتجة عن آثار الصدمة النفسية الاجتماعية العامة، الناتجة عن تداعيات الأحداث الأهلية الأمنية المؤلمة لسنوات 2013-2015.

بينما تميزت خلال سنتي 2019 – 2020 - مع اقتراب الاستحقاق الرئاسي الخامس للرئيس السابق، والذي كان مقررا في أفريل 2019، والمجهض مع بداية الحراك الشعبي في 22 فيفري 2019- بعودة محتشمة للمواطنين المحليين للاهتمام بالشأن العام السياسي الوطني، من خلال مجموعة من الفعاليات المواطنية المحلية والعاصمية، المنظمة في الفضاءات الواقعية والافتراضية؛ ولكنها على احتشامها ومحدودية الانخراط المواطني المحلي الظاهر فيها، قد عرفت أوجها في بعض الجُمعات الحراكية، خاصة بعيد إعلان الوفاة المثيرة للجدل للطبيب فخار كمال الدين بتاريخ 28 ماي 2019.

ومنه، جاء تساؤلنا المنهجي: "كيف تفاعل فاعلو المجتمع المدني المحلي مع الحركية السياسية الوطنية المعاصرة، تحديدا من خلال تجربة عينة من مواطني ولاية غرداية مع الحراك الشعبي خلال 2019-2020؟"

وللإجابة على هذا التساؤل، نفترض الافتراض التالي: "كشفت حالة التفاعل السياسي لفاعلي المجتمع المحلي في ولاية غرداية مع الحراك الشعبي لعام 2019-2020، عن تقاطعات وتنافرات مع الحراك الوطني آنذاك، بالرغم من اتسامها، بخصائص استثنائية مرتبطة بتأثيرات البنى الأنثروبولوجية وتداعيات صدمة الأحداث الأهلية الأخيرة لسنوات 2013-2015"

وللتحقق من مدى صحة الفرضية توسلت الورقة، بالمناهج الوصفي والمقارن وتحليل نصوص وفعاليات الحراك في غرداية؛ وركزت على تحليل مساهمات مختلفة عبرت عنها مواقف الفاعلين المحليين من فئة الشباب والنخب الأعيانية وإطارات الدولة والنخب الأكاديمية ذات الأصول الغرداوية، وهذا تفصيل المقال:

**أولا: خصائص السياق التاريخي الأنثروبولوجي الغرداوي المعاصر**

ارتبطت المشاركة السياسية فئات من مواطني ولاية غرداية في فعاليات الحراك الشعبي -مابين 22 فيفري 2019 إلى توقيفه مع أزمة كورونا بدايات 2021- بالسياق التاريخي وبطبيعة البنى الأونثروبو-اجتماعية وثقافية وسياسية، المميزة لديناميكيات الاجتماع السياسي المحلي المعولم. فمنطقة بلاد الشبكة ومنها منطقة مزاب ذات الحضارة المصغرة الواحاتية الألفية المتميزة في طريقة تعاطيها مع الشأن العام بالنظر لمزايا وإكراهات تلك البنى الرحمية التضامنية الشكلية بالمفهوم الدوركايمي والتي تشهد حاليا في ظل عولمة التدفقات والتفاعلات، حالة سوسيولوجية انتقالية، تتميز بتشكل أنماط من التضامنات العضوية الوظيفية المواطنية، المتخطية أو المتفاعلة مع الأنماط التضامنية الأولية الماقبل حداثية.

وفي هذا السياق التحليلي لطبيعة الاجتماع السياسي المحلي الغرداوي المعاصر، تتوقف الورقة أولا عند مميزات السياق التاريخي العام المؤثرة على حجم ونوعية وخصوصية المشاركة الحراكية الغرداوية في الحراك الشعبي 2019-2020؛ ثم تتناول عرضا مختصرا عن طبيعة البنى الأنثرو-اجتماعية وثقافية وسياسية الغرداوية المؤطرة لمساعي قوى حراكية محلية تنشد من خلال فعالياتها تحقيق اختراقات في إعادة تشكيل الوعي السياسي المحلي المميز، الذي تغلب على بيئته الاجتماعية السياسية سلطة ودور الجماعات الأولية عشائرا وعروشا وبقايا السلطة المعنوية للمؤسسات العرفية مقابل سلطة ودور المؤسسات المجتمعية الحديثة كالأطر الحكومية

البيروقراطية العمومية والحزبية والجمعوية المدنية؛ فضلا عن تنامي سلطة ودور وسائط الإعلام والتواصل الاجتماعي في بناء وصوغ الوعي السياسي المواطني للأجيال المعاصرة.

وهي بنى أنثروبولوجية اجتماعية وثقافية وسياسية ثنائية الاستقطاب، ما فتأت وتفتأ تهيكل الحركيات الاجتماعية المحلية المعاصرة. ثنائية استندت إليها مقاربة باحثين عدة مثل أعمال الفريق البحثي الموسوم: [1] "غرداية: رهانات الجماعاتي والمجتمعي"، على مقاربة الحقائق المحلية في غرداية من خلال ثنائية "الجماعي" Communautaire و"المجتمعي" Sociétal؛ وثنائية التقاليد والحداثة المرافقة للتحولات الاجتماعية العمرانية للحواضر المزابية التي عالجتها أعمال المعماري البروفيسور بن يوسف إبراهيم خاصة منها كتابه الموسوم: مزاب: الفضاء والمجتمع [2]؛ حيث تتعايش في سبع مدن غرداوية مجموعات مواطنية متنوعة، تخزل إثنيا وثقافيا في المجموعة الأمازيغية المزابية الإباضية والمجموعة العربية المالكية، كما تتنافس وبأدوات سلمية حينا وعنفية حينا آخر.

**أ)- خصائص السياق التاريخي العام للمشاركة الحراكية الغرداوية:**

تميز السياق التاريخي العام للمشاركة الحراكية الغرداوية ضمن ما سمي بالحراك الشعبي 2019-2020، بجملة من الأوضاع التنموية المتأزمة المرتبطة بدورها بطبيعة علاقة سكان الولاية بالسلطات المركزية وعلاقة المواطنين المحليين ببعضهم منذ القديم وخاصة منذ الاستقلال الوطني وتحديدا منذ ترقية دائرة غرداية التابعة لولاية الأغواط إلى مصاف ولاية عام 1984؛ سياق تاريخي تنموي مأزوم يؤشر عليه ما سميته بـ "المحصلة الثلاثينية" من تاريخ ولاية غرداية الحديثة ما بين (1985- 2015)؛ حيث شهدت خلالها منطقة مزاب تعاقب 7 نزاعات أهلية ذات حدة أمنية متفاوتة الشدة والتداعيات، وذلك في ظرف 30 عاما، أي بمعدل نزاع واحد لكل أربع سنوات ونصف (4,5سنة)؛ كما شهدت 3 فيضانات مدمرة أي بمعدل فيضان واحد كبير الخطورة، كل 10 سنوات [3]. إن المتأمل في تلك الأحداث يلاحظ تزايد تقاربها زمانيا في العقدين الأخيرين، وتزايد ضراوتها وتداعي آثارها محليا ووطنيا بفعل عاملي تنامي دور الفئات الشبابية كظاهرة ديمغرافية حديثة متعدد الحيثيات، وتزايد استخدامات الثورة الاتصالية في الأنشطة المختلفة وتأثير ارتدادات الصدمات النفطية الأولى(1983-1999) والثانية(2014-2022).

إن تلك التراكمات من الأحداث الاجتماعية والأمنية والأيكولوجية ذات الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية القوية قد أثرت أيضا على الساحة السياسية المحلية وزادتها استقطابا

اجتماعيا مزدوجا ومحليا - محليا بل ومحليا - مركزيا. وخاصة منها أثار ما أسميناه بـ "الحرب الأهلية المصغرة شبه المبرمجة"[4] التي حدثت قبيل محاولة تمرير السلطات المركزية العهدة الثالثة للرئيس الأسبق ممثلة في أحداث بريان 2008-2009، وخاصة منها آثار الأحداث التي جرت خلال محاولة تمرير السلطات المركزية العهدة الرابعة للرئيس الأسبق ممثلة في أحداث 2013-2015، والتي تزامنت أحداثها في كبرى مدن الولاية: غرداية، القرارة.

علما، بأن المدن الرئيسة بولاية غرداية كانت قد عرفت خلال العقد الأخير(2013-2002م)، حركية احتجاجية مواطنية غير مسبوقة في عنفوانها، تتراوح دوافعها بين الدوافع المواطنية الحقة، والشعبوية الديماغوجية، والتلاعب والمساومة السياسوية، والمطالب الحقيقية الواضحة والمطالب الغامضة، والدوافع الاجتماعية المحضة والهوياتية الثقافية،..؛ حتى أن أطرافا عامة وخاصة محلية أو حزبية أو سلطوية مركزية، اتخذت بعضها تبرئات، للتغطية على ملفات الفساد السياسي والإداري والمالي في عدة مشاريع تنموية في مجالات الري والفلاحة والإغاثة بعد فيضانات 2008، في غياب آليات حوكمة ديمقراطية حقة، منصفة فعالة محلية ووطنية.[5]

هذا السياق خلف صدمة اجتماعية نفسية قوية خاصة لدى الفئات الشابة، ما جعل الحركية السياسية تميز بركود شعبي ونخبوي كبير. وبرغم جمود السلطات المركزية والمحلية المتخذة عهد حكومة نور الدين بدوي، لمحو آثارها، إلا أنها لم تكن من العمق والشمول في علاجها بحيث تُطبَّع العلاقات الإنسانية والمواطنية بين فئات هامة من سكان الولاية التي مستها شظايا تلك الأحداث الدامية.

ومنه، كان لمحاولات تمرير السلطات المركزية العهدة الخامسة للرئيس الأسبق، وما انجر عنها من انطلاق أحداث وطنية سميت بـ"الحراك الشعبي" خلال 22 فيفري 2019؛ مع هدنة نسبية فرضتها الأزمة الكوفيدية منذ مارس 2020 إلى اليوم ... وقعها على سكان الولاية كافة. فكان تعاطيهم مع "الحراك الشعبي" محسوبا تكتيكيا واستراتيجيا؛ خاصة لما انطبع في المخيال السياسي المحلي من مخاوف من ارتكاس جديد للأوضاع الأمنية محليا، حيث استعاد الرأي العام المحلي بسرعة هاجس تكرار المحاولتين السابقين اللتين كلفتا سكان الولاية وتميتها المأزومة أعباء إضافية، لأعباء الأزمة المالية التي بدأت تطل بضغوطها على القطاعات التنموية كلها وطنيا منذ 2014.

لذلك شكل الحراك الشعبي 2019-2020، ضد العهدة الخامسة للرئيس الأسبق، وما حملته المسيرات الوطنية من مطالب تصاعدية انتهت بالمطالبة بالإطاحة والملاحقة القضائية لما

سمي بـ "العصابة" أو "العصابات" الحاكمة، وما خلفته أحداث 2013-2015 من جراحات لم تندمل كليا بعد، خاصة وأنها انتهت في القرارة بمقتلة جماعية لـ 24 مواطنا، مع تهجير المئات وتدمير المئات من المنازل والمحلات التجارية وسجن وملاحقة قضائية للمئات من المواطنين... كل ذلك، شكل سياقا نفسيا سياسيا مميزا، أثر على حجم ونوعية المشاركة المواطنية في فعاليات الحراك الشعبي الوطني. وهو ما سنتبينه من خلال عينات قصدية عن مميزات تلك المشاركة السياسية المحلية.

**ب)- أثر طبيعة البنى المجتمعية الغرداوية على قوى الحراك الغرداوي:**

تتميز ولاية غرداية دون جهات الوطن كافة بميزات أنثروبو-اجتماعية وثقافية وسياسية شكلتها مصفوفة مركبة من عدة محددات: أولاها: رباعية الجغرافيا والتاريخ والإثنية والثقافة(اللغة والمذهبية الدينية)؛ ثانيها: ثلاثية الطبيعة الواحاتية ممثلة في: المياه، الواحة والعمران، حيث أن منطقة مزاب معروفة بطابعها المعماري المميز، والذي اعتبره المفكر مالك بن نبي مستعيرا مصطلحات الأنثروبولوجيين بأن مزاب يشكل "حضارة مصغرة/Micro-Civilisation"[(6)]؛ ثالثها: ثنائية الهوية والتنظيم "الإثني" و"المذهبي الديني"، لسكان منطقة الشبكة عامة ومنطقة مزاب خاصة.

ومنه، أننا نجد من منظور الأنثروبولوجيا الاجتماعية والسياسية، أنه ما تزال تتوسط جملة من المؤسسات العرفية الألفية والأطر الجماعاتية الأولية، بعضها بدأ يلبس شكلا منظميا معاصرا، بين كل من الفاعل الاجتماعي أو السياسي - الفرد أو ما نسميه بـــ"المواطن الانتقالي"، ومجموعة من المؤسسات العمومية للدولة الوطنية المركزية والأطر المنظمية الوظيفية الحديثة كالأحزاب والنقابات والجمعيات ومؤسسات الاتصال والإعلام الحديثة. إذ، بالرغم من مرور حوالي ستين سنة على تشكل الأطر والسلطات العمومية الوطنية الحديثة، وبرغم تزايد أهمية الروابط الوظيفية التربوية والإتصالية والاقتصادية والإدارية والأمنية والسياسية الرسمية لدى سكان هذ الولاية الصحروية، خاصة منذ ترقية غرداية إلى ولاية عام 1984؛ وما نتج عن عملية التحديث المتعولم من حالات اعتماد متبادل عابر للإثنيات والهويات الفرعية، والمبلورة للهوية الوطنية الواحدة المتنوعة... بالرغم من ذلك، ما تزال تلك الأطر الجماعاتية أو العرفية والعرشية والعشائرية لجل سكان الولاية، تسهم بسلطتها المعنوية والتضامنية الرحمية، في التأثير على توجهات المواطنين في القضايا المتعلقة بالمدينة والشأن العام؛ أي أنها تسهم

كأيديولوجيا خلفية في إملاء قواعد السلوك العام بدل التحاكم إلى الأطر المتجاوزة الحداثية القانونية.

إن تلك الطبيعة البنيوية لمنطقة غرداية، أثرت دون شك على السلوك السياسي لسكانها، حيث أن امتدادت أعراشها الأمازيغية الزناتية من جهة وأعراشها العربية من جهة أخرى عبر المدن الجزائرية، قد جعل الحراكيين المحليين يتميزون بمطلبات ومسلكيات سياسية متنوعة ومختلفة وربما متناقضة أحيانا، وأحيانا أخرى متقاسمة ومشتركة مع سائر المواطنين الجزائريين.

وهو ما سنتعرف عليه أكثر فيما يلي، ضمن العينة القصدية لتلك المشاركة الحراكية المحلية حسب تصنيف اعتمدناه لتبسيط الحالة، كما يلي:

**ثانيا: بعض خصائص الحراك الشعبي من منظور النشطاء الشباب الغرداوي**

للتعرف على تلك الخصائص، قمنا بمسح استقرائي لمضامين تسجيلات فيديوية أو منشورات فايسبوكية. وعلى سبيل اختيار عينة قصدية تمثيلية لمواطني ولاية غرداية، فتطرقنا إلى صنفين من المساهمات المواطنية الشبابية المحلية في فعاليات الحراك الشعبي وهي[7]:

**2-1)- بعض خصائص مساهمة "شباب حراك مزاب":**

بالنظر لتركيبة البنية الأنثرو-اجتماعية وثقافية لمنطقة غرداية، فقد تميزت المشاركة المحلية في الحراك الشعبي 2019-2020، بتنظيم فئة من شباب مدن غرداية والقرارة وبريان، والتي رتبناها حسب كثافة وأهمية واستمرارية تلك المشاركة الحراكية.

تظهر الفيديوهات والمناشير في صفحات شبكات التواصل الاجتماعي أن المواطنين الجزائريين من فئة المزابيين شاركوا محليا في الحراك الشعبي بسبب حالة الاستقطاب الإثني المحلي بشكل مستقل، في مظاهرات متفاوتة الحجم منذ بداية الحراك الشعبي في المدن الشمالية والجنوبية، تحديدا منذ الأسبوع الثاني أي الجمعة الثانية الموافقة لتاريخ 28 فيفري 2019، والثالثة الموافقة لتاريخ 8 مارس 2019؛ كما تظهر أنهم أيضا شاركوا بشكل سلمي ومتواصل ومميز وتلقائي، ومشترك مع سائر المواطنين الجزائريين في مدينة غرداية وحدها، مرددين فيها أحيانا شعار: "عربي - امزابي، خاوة خاوة"، فضلا عن مشاركة أعداد منهم في الفعاليات الحراكية ببعض المدن الجزائرية الأخرى كالجزائر العاصمة وسطيف ووهران ورقلة، وقد كانت ذروة تلك المشاركة الحراكية المميزة، خلال إعلان نبأ وفاة المناضل السياسي الحقوقي الدكتور كمال الدين فخار، المناضل السابق في حزب جبهة القوى الاشتراكية، يوم 28 ماي 2019

بمستشفى البليدة؛ وذلك في الجمعة 16 للحراك بتاريخ 31 ماي 2019؛ فضلا عن يوم السبت 1 جوان 2019، يوم الجنازة الحاشدة، حيث رفعت صور: المناضل فخار كمال الدين ورفيقه المفرج عنه، الأستاذ النقابي في قطاع التعليم الثانوي إبراهيم عوف والسجين بابا نجار مُحَمَّد، بينما حمل المتظاهرون لافتات بشعارات عدة، منها شعار: " يا للعار يا للعار، العصابة قتلت فخار"[8].

وقد أظهر الحراك الغرداوي حيويته متركزا بشكل غير عادي في مدينة القرارة، من تنشيط جموع من الشباب الجزائري ذي الأصول المزابية، سواء من حيث قوة التنظيم أو استمرارية الحركة، مع تسجيل تفاوت في أعداد المتظاهرين في المسيرات الأسبوعية الجُمَعية، إلى فترة بدايات رفع الحجر الكوروني خلال سبتمبر 2020، حيث تراجع عدد ونوعية المشاركين من بضعة ما يناهز المائة ونيف في الفترة ما قبل أزمة كوفيد19، إلى خمسة أنفار جابوا بعض الأزقة في قصر القرارة، رافعين الأعلام الوطنية، مرددين شعارات: "عبان رمضان خلا أوصايا: دولة مدنية"، و"كليتو لبلاد، الزوالي مات، نوكّلو الرب العالي"، و"ليبري المعتقلين، ليبري بابا نجار"، مرددين نشيد وطني محوّر من أبياته: "ألا في سبيل الاستقلال... فليسقط الاستبداد... وتحيا الدولة المدنية." [9]

أما مدينة بريان ذات الأربعين ألف نسمة ونيف، فقد شهدت مشاركة محدودة نسبيا مقارنة بغيرها من مدن الولاية في جمعات الحراك الشعبي، من خلال تنظيم مظاهرات من طرف نشطاء الإثنيتين الأساسيتين، كل على حدة ؛ منها مسيرة الجمعة السادسة عشر 7 جوان 2019، التي تعد أيضا عملا احتجاجيا على وفاة الناشط كمال الدين فخار؛ رفعت فيها الأعلام الوطنية والراية الأمازيغية، ورددت شعارات مثل: "يتنحاو قاع" و"ماكانش انتخابات مع بن صالح"[10].

بالمختصر، تظهر المشاركة الحراكية لفئة من المواطنين الشباب ذوي الأصول المزابية، خليطا من التوجهات الديمقراطية والخصوصياتية والوطنية الوحدوية القائمة على الانتصار للتوجه الأيديولوجي السياسي الوطني والإسلامي والأمازيغي والتأكيد على ثلاثية الهوية الوطنية: "الإسلام، العربية، الأمازيغية"، مع مزاوجة بين حمل أعلام الجزائر والراية الأمازيغية غالبا، وعلم فلسطين أحيانا. كما تميزت بالتأكيد بإلحاح -خاصة خلال فترة اعتقال بعض القياديين العسكريين وبعض المسؤولين السياسيين الكبار مثل رئيس الحكومة عبد المالك سلال- على إجراء تحقيق معهم فيما سماه الحراكيون القراريون بـ" فتنة غرداية"، 2013-2015؛ مستندين في ذلك إلى

شهادة الأمين العام الأسبق لحزب الأفالان ورئيس البرلمان السابق عمار سعيداني[11]، الذي نسب بداية أكتوبر 2016، افتعال أحداث غرداية واحتجاجات عين صالح ضد الغاز الصخري إلى شخصيات نافذة في الدولة العميقة ضمن سعيها لإثناء الرئيس بوتفليقة عن الترشح لعهدة رابعة.

ونشير أنه قد برزت خلال هذه الفعاليات الحراكية وجوه قيادية شبابية جديدة، تنافح على جبهتين التغيير على مستوى محلي وعرفي والتغيير على مستوى مركزي، نحو مزيد من التشبيب والدمقرطة واستقلالية القضاء وإطلاق الحريات الحقوقية والإعلامية والسياسية.

**2-2)- بعض خصائص مساهمة "شباب حراك غرداية/غارداية":**

تظهر الفيديوهات والمناشير في صفحات شبكات التواصل الاجتماعي أن المواطنين المحليين، ذوي الأصول العربية، شاركوا محليا في الحراك الشعبي غالبا بشكل مستقل في مظاهرات متفاوتة الحجم منذ بداية الحراك الشعبي في المدن الشمالية والجنوبية، إلى أواسط عام 2019؛ كما تظهر أنهم أيضا شاركوا بشكل سلمي ومتواصل ومميز وتلقائي، ومشترك مع سائر المواطنين الجزائريين في مدينة غرداية، والمدن الجزائرية الأخرى خاصة مدن الجزائر العاصمة وورقلة. وقد رفعوا مع مواطنيهم المزابيين في غرداية مثلا، شعارا ذي خصوصية، يشكل الاستقطابات الناتجة عن أحداث 2013-2015، ممثلا في شعار: "عربي ومزابي، خاوة خاوة"، بما يكافئ "عربي أمازيغي، خاوة خاوة"، "جيش شعب، خاوة خاوة"، ما يشي- بإحساس الجميع بهاجس تحقيق الوحدة في التنوع، والتلاحم بين الشعب والجيش الشعبي الوطني في مرحلة مفصلية من الصراع الاجتماعي - السياسي على تركة الرجل المريض الرئيس السابق، والتنافس غير المحوكم على تقاسم السلطة والثروة، في ظل أزمة اقتصادية وطنية زاحفة تدريجيا نتيجة الصدمة النفطية الثانية (2014 إلى اليوم)، وما نتج عنها من شبه تجميد للتشغيل وتفاقم للبطالة خاصة بطالة الخريجين الجامعيين، ومنه رفع بعضهم شعار: "أحزاب الموالاة، يرحلو قاع"، "نحن انتخبناهم، نحن نزيحهم"، وشعار: "ترسيم عقود الإدماج" في إحدى مسيرة الحراك الغرداوي وسط غرداية، الجمعة الخامس 23 مارس 2019[12].

حيث شارك المواطنون في غرداية بكل أطيافهم في مظاهرة حاشدة تطالب بتحقيق مطالب الشعب في تطبيق المادة 7 و8 للدستور الجزائري، ومحاكمة الفاسدين السارقين للأموال العمومية، تحت شعار: "يا السراقين، كليتو لبلاد"[13] ... ففي مظاهرة يظهر حراكيون غرداويون من أصول عربية في ساحة أول ماي وسط مدينة غرداية، يرفعون شعارات مثل:

"حكومة بريكولاج"، تنديدا بحكومة نور الدين بدوي، مطالبة باستقالة الباءات الثلاث: بدوي، بن صالح، بلعيز، مع إنشاد النشيد الوطني "قسما"[14].

بالمختصر، تظهر المشاركة الحراكية لفئة من المواطنين الغرداييين الشباب ذوي الأصول العربية توجهات وحدوية قائمة على الانتصار للتوجه الأيديولوجي السياسي الوطني والعروبوي الإسلاموي، ومناهضة التيار العلمانوي، الأمازيغوي الفرانكوفيلي، من خلال تأكيدها على شعار الجزائر الباديسية-النوفمبرية، مع حمل أعلام الجزائر وفلسطين، وهو ما تؤكده بيانات صادرة عن النخب الأعيانية العربية المحلية، كما سنلاحظ ذلك فيما يلي.

**ثالثا: بعض خصائص الحراك الشعبي من منظور النخب الغرداوية**

في هذا الجزء من الدراسة، قمنا بمسح استقرائي لمضامين منشورات فيديوية أو كتب منشورة أو مقالات فايسبوكية أو محاضرات علمية جامعية، من خلال اختيار عينة قصدية تمثيلية لمواطنين من أصول غرداوية، صنفناها إلى ثلاث مساهمات: فئة الأعيان وفئة إطارات الدولة السابقين، وأخيرا فئة الأكاديميين:

**3-1)- "مجلس الشيخ باعبد الرحمان الكرثي" والحراك الشعبي:**

تعرف "مؤسسة الشيخ باعبد الرحمان الكُرثي"، بأنها "الهيئة العليا لأعيان عشائر وادي ميزاب بغرداية"، وأنها هيئة عرفية، تم استرجاعها منذ أن توقفت أعمالها بعيد إلحاق منطقة مزاب بالأقاليم الجزائرية المحتلة من طرف جيش الاحتلال الفرنسي- عام 1882؛ استُرجعت بعيد انتفاضة 5 أكتوبر 1988، وما تلاها من التحول الدستوري والسياسي القلق نحو ديمقراطية تعددية الأحزاب. منذئذ اعتبرت نفسها المؤسسة المؤطرة العمل السياسي والانتخابي لفئة هامة من المزابيين ضمن "القائمة الحرة". ومنذئذ، توزع العمل السياسي للمزابيين بين الأطر الحزبية من جهة وبين أطر المؤسسات الأعيانية من جهة ثانية، فضلا عن تنامي ظاهرة العزوف الانتخابي، في ظل مقاومة فئات محلية لديناميكية الحداثة السياسية القائمة على المواطنة والمؤسسات الوظيفية.

وكان من أوائل مواقف هذه الهيئة تجاه الحراك الشعبي بعد حوالي ثلاثة شهور من قيامه، تأكيد رئيسها باحمد دودو[15] على أن المؤسسة العسكرية هي الضامن الوحيد لتحقيق مطالب الحراك، فضلا عن اعتباره أن الوضع السياسي ضبابي إذ لا أحد يعرف من يسير شؤون البلاد، في ظل عجز الساحة السياسية حسبه عن الخروج بتوافقات حول مخرج

للأزمة؛ مؤكدا من جهة أخرى أن "الحراك نفسه هو الضامن أيضا"، لتحقيق مطالب الشعب الجزائري.

وكانت ردة الفعل المواطنية لفئة من المزابيين غاضبة ومستاءة من بيان مجلس الكُرثي[16] الذي نُشر يوم 17 أوت 2019، متزامنا مع ذكرى وفاة مفدي زكرياء، مع كل ما حملته هذه الذكرى من رمزية مثيرة للضغينة السياسية المزابية الناتجة عن المعاملة السيئة من سلطات الاستقلال للمجاهد الكبير أحد رواد الحركة الوطنية الاستقلالية الراديكالية وشاعر الثورة.

بيان أثار جدلا سياسيا واسعا في حينه بين جموع المزابيين خاصة المراهنين على نجاح الحراك الشعبي في افتكاك السلطة من العصابة التي حكمت وعاثت في منطقة مزاب فسادا. وقد صدر ذلك البيان بعيد لقائه مع عبد الرحمن عرعار ممثّلا عن الهيئة الوطنية للوساطة والحوار، وجاء بيانا داعما لـ "الحوار الجاد والشامل كإطار حضاري يجمع الجزائريين لبحث سبل الخروج من الأزمة التي تمر بها بلادنا على درب تجسيد التطلعات المشروعة للحراك الوطني السلمي المبارك الذي حرر الجميع أفرادا ومؤسسات"؛ وعبر بذلك عن دعم المسار السياسي الذي أطلقه رئيس المرحلة الانتقالية عبد القادر بن صالح وعارضه لفيف هام من القوى الحراكية؛ داعيًا إلى "اتخاذ إجراءات التهدئة التي من شأنها ضمان المشاركة الواسعة للمجتمع المدني والأحزاب السياسية من غير تلك التي ساهمت في الأزمة."

ونوّه المجلس بـ"التزام المؤسسة العسكرية على مرافقة الحراك وضمان تنفيذ مخرجات الحوار"، مع تأكيده على "أهمية اتخاذ إجراءات التهدئة التي من شأنها ضمان المشاركة الواسعة للمجتمع المدني والاحزاب السياسية من غير تلك التي ساهمت في الأزمة." وأبرزت "استعدادها للمساهمة في مسعى الحوار الوطني وتقريب وجهات النظر حول المسائل والقضايا المتصلة بالأزمة والعمل على حلها في أقرب الآجال حفاظا على المصالح العليا للوطن والشعب".

بينما عبر مجلس الكُرثي، في بيان عام نشر أواخر نوفمبر 2019، عن رفضه "شكلا ومضمونا" للائحة البرلمان الأوروبي غير الملزمة، التي بموجبها أكد مجموعة من النواب الأوروبيون؛ ودعا "الجزائريين ومؤسسات الدولة، إلى ضرورة المضي بثبات على درب الانخراط في مسعى التأسيس للجزائر الجديدة التي قوامها العدل وصون الحقوق..." [17]؛ وذلك كإشارة من الهيئة بدعم خيار الانتخابات الرئاسية المبرمجة في 12 ديسمبر 2019.

من خلال البيانين أعلاه يظهر الاتجاه الموالي للسلطة السياسية لدى المجلس. ولكن بيان 17 أوت 2019، كان أكثر إثارة للجدل السياسي بين الحراكيين المزابيين، بل ولدى عامة

المزابيين، حيث اعتبره المدون في قضايا تاريخ المنطقة الوجماني[18] بمثابة "زلزال في صفوف المزابيين الآملين في الحراك الوطني، والمقتنعين بضلوع أطراف فيما سمي بـ"العصابة" في أحداث غرداية الأخيرة، والمتبرمين من بيانات الكرثي القليلة، ومن سوء توقيتها أحيانا، ومن خطابها الموالي للسلطة في الغالب(...)، بدعوى الحفاظ على شعرة معاوية(...)؛ كما جاء البيان ليؤيد "الهيئة الوطنية للوساطة والحوار" التي رفضتها أطراف كثيرة في الحراك الشعبي.(...) وهو ما يخشى منه بحق زيادة الهوة بين المزابيين أو بعضهم وبين مسؤوليهم وهيئاتهم اتّساعا وعمقا."

ومنه، فإن مواقف مجلس الكُرثي منذ أحداث 2013-2015 إلى الحراك الشعبي 2019-2020، اتخذت اتجاها سياسيا تصاعديا، كرس اتساع هوة الثقة بينها وبين فئات من عموم المزابيين فيما يتصل بطريقة أدائها السياسي. وهو ما يؤشر إلى بروز حالة حراكية مزدوجة تتجه بالنقد والمساءلة من جهة إلى مفاسد سلطات العمومية المحلية والمركزية؛ ومن جهة أخرى إلى ما اعتبرته "أخطاء" في التقدير السياسي الصادرة عن فئة من القائمين على ذلك المجلس. فاصطدم الحراك الشعبي في نسخته الغرداوية -المتأثر بمثاليات ويوطوبيات حراكية مطلبية لنشطاء الحراك الشعبي الساعين للضغط السلمي من أجل تغيير قيم ومسلكيات منظومة الحكم الوطني- بقدرة السلطة في تمرير خريطة الحل للأزمة السياسية، في ظل انقسامات القوى المعارضة، ما أعاد البوصلة إلى إحداثياتها الواقعية، ورحَّل تلك الآمال الحراكية العراض حول بناء "الجمهورية الجديدة"، إلى لحظة تاريخية تالية.

ولما كان الحراك الشعبي مثار استقطاب أيديولوجي سياسي اجتماعي وطنيا بين أكثر من طرف ينشد التغيير؛ فقد كان كذلك مثار استقطاب سياسي حاد محليا، في أكثر من حاضرة جزائرية ومنها حواضر ولاية غرداية؛ لذلك سارعت هيئة الكُرثي، ليلة الجمعة 07 جوان 2019، لتنظيم لقاء حواري بمقر عشيرة آت باحمان ببن يزجن حضره حشد غفير من المواطنين، معظم من فئة الشباب[19]، وذلك للتعريف مباشرة بموقف الهيئات العرفية بمزاب من الحراك الشعبي والتفاعل مع المواطنين دون وسيط. وقد واجه منظمو هذا اللقاء السياسي الجواري النادر، وبالذات رئيس الهيئة بشجاعة، حساسية الموضوع واختار مواجهة درجة الاحتقان التي تسبّبها فيها عدم رضاء مواطنين مزابيين وإثارة جدل واسع في وسائط التواصل الاجتماعي من موقف المجلس من خيارات السلطة الفعلية للخروج من الأزمة الوطنية؛ ونقدهم ضعف منسوب الديمقراطية التشاركية في قراراتها، ومجاراتها الغالبة وغير المشروطة للحكومات المتعاقبة وعدم إلحاحها عليها لإجراء تحقيق نزيه ومنصف يفضي إلى ملاحقة المسؤولين الضالعين

فيما أسموه "شباب حراك مزاب" بـ "فتنة غرداية 2013-2015". وذهب بعض الناقدين منهم إلى حد القول بعدم الاعتراف بشرعية تمثيل هذه الهيئة لمصالح وتوجهات المزابيين السياسية، ومناداة البعض منهم بإطلاق حراك مواطني لإصلاحها، محاكين شعار "يتنحاو قاع" المتداول في الحراك الوطني.

ومما سبق، تظهر الوقائع المحلية تأثر المزابيين عامة والحراكيين منهم خاصة بمخلفات الأزمات الأمنية والتنموية الهيكلية لمنطقة مزاب؛ حيث طبعت سلبيا مواقفهم السياسية تجاه السلطات العمومية والسلطات الأعيانية معا، وتوجه فئات منهم لتبني أطروحات التغيير الجذري وعدم مهادنة السلطات المركزية والمطالبة بملاحقة المتسببين في تلك الأزمات؛ أزمات لم تشذ عن الشكوى من تداعياتها فئة أخرى من مواطني الولاية منها مواقف "مؤسسة الشعانبة للتأصيل والتنمية".

**3-2)- "مؤسسة الشعانبة للتأصيل والتنمية" والحراك الشعبي:**

تعد مؤسسة من أحدث المنظمات المدنية الشاملة في ولاية غرداية. تأسست منذ حوالي عقد من الزمن، في 26 ماي 2012، تحت شعار: "لا للإقصاء"، في سياق بدايات أحداث ما سمي بـ"الربيع العربي"، واحتجاجات البطالين في ولايات الجنوب عامة. ظل يرأسها منذئذ المهندس المتقاعد بوعامر بوحفص. ويظهر من اسمها هويتها ومن أهدافها وأنشطتها ومواقفها، أنها تسعى لتوحيد صف عرش الشعانبة وتنمية الأقاليم التي يتواجدون فيها عبر التراب الوطني، حيث أنشأت لها عشرة فروع عبر مدن الجنوب الكبير: إليزي، تمنراست، تندوف، بشار، بني عباس، أدرار، تيميمون، متليلي، ورقلة والوادي[20]. وهي من خلال مواقفها في الساحة المحلية والوطنية تعبر عن شريحة هامة من سكان الجنوب الجزائري المنتمين للأعراش الجزائرية الشعانبية العربية المالكية، وهي من منظور أنثروبولوجي، مثيل لمجلس الكرثي لدى أعراش المزابيين الإباضية في المدن ذات التواجد المزابي الكبير.

وهنا يلاحظ أنه برغم أن تلك المؤسستين العرفيتين المقننتين، ليستا حزبين سياسيين، وإنما منظمات اجتماعية غير سياسية، فقد أدلت كلا المنظمتين بمواقف "سياسية" بمناسبة أحداث محلية ووطنية منها أحداث غرداية 2013-2015، وأحداث الحراك الشعبي منذ فيفري 2019.

ومن خصائص مساهمة مؤسسة الشعانبة، النابعة من مبادئها وأهدافها في تطورات سيرورة الحراك الشعبي، حسب ما جاء في بيان الجمعية العامة السنوية لعام 2019،[21] أنها

تركز على ما يعانيه سكان المناطق ذات الكثافة الشعانبية من تهيش وإقصاء وتغييب الاستشارة الواسعة... في ظل ظرف مفصلي تدخله الجزائر بسبب شح الموارد المالية وعجز في التسيير ما يدخل الجزائر في نفق غامض. واعتبرت المؤسسة أن "الهبة الشعبية" التي بهرت العالم بسلميتها وتلاحم الشعب والجيش، يحدوها تحقيق مطلب التغيير الذي لن يتجسد إلا بالحفاظ على مؤسسات الدولة والتصدي للمؤامرات الداخلية والخارجية الرافضة لمبدأ السلطة للشعب وتحول دون قيام هيئات دستورية حقيقية؛ في إشارة إلى ما سمي بـ "القوى غير الدستورية" التي انفردت بتسيير شؤون البلاد في ظل مرض الرئيس الأسبق بوتفليقة. ومنه، ألح بيان مؤسسة الشعانبة على ضرورة تقوية تلاحم الشعب والجيش الوطني الشعبي لحماية البلاد بمعناها الواسع والمطلق. وهنا ذكر البيان بغاية "اللقاء الأخوي التشاوري لممثلي بعض قبائل الجنوب"[22]، الذي انعقد في متليلي يوم 15 أفريل 2019، كأول موقف متزامن مع الحراك الشعبي، تحت شعار: "بالوحدة نحيي القيم النوفمبرية لتصحيح مسار التنمية الشاملة وضمان الاستقرار"[23]. "لقاء كان يهدف إلى تحصين الجبهة الداخلية وتقوية اللحمة بين أبناء الوطن الواحد، لاسيما أن جنوبنا الكبير، الذي يعيش على رمال متحركة من الأطماع الأجنبية التي لا يمكن سد الباب أمامها إلا بإعادة النظر في السياسة المتبعة إزاء هذه المنطقة من وطننا المفدى." [24]

وركز بيان مؤسسة الشعانبة على "القيم النوفمبرية" ومعاداة الجهات المغرضة التي تستهدفها بترجيح المصالح الشخصية على الوطنية. أما تصحيح مسار التنمية الشاملة فلا يتحقق إلا بإقامة الهياكل الجديدة المنتخبة للدولة والتي تديرها كفاءات وطنية نزيهة تؤمن بمبدأ المواطنة. وختم بيانها بإعلان مساندة وتشجيع "المؤسسة العسكرية" لمواصلة إقامة نظام سياسي جديد يقوم على العدالة والتوازن الجهوي وتكافؤ الفرص ومحاربة أسباب الفساد وتطهير المجتمع من الآفات الاجتماعية والقضاء على المحسوبية والبيروقراطية.

وعند إعلان الوفاة المفاجئة لرئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الراحل أحمد قائد صالح، أرسلت مؤسسة الشعانبة رسالة تعزية مطولة، أظهرت مساندة للخيار الذي بادر به بالإطاحة بالقوى غير الدستورية التي سماها "العصابة" وإرجاع البلاد بسلمية ودون إراقة الدماء إلى الحل الدستوري وتنظيم الانتخابات الرئاسية وقطع الطريق أمام دعاة خيار المرحلة الانتقالية، التي نادت بها خاصة قوى حراكية ممثلة خاصة في تكتل "قوى البديل الديمقراطي"، وإلى حد ما "قوى التغيير"

ونخلص أخيرا، إلى أن مواقف "مؤسسة الشعانبة للتأصيل والتنمية" مما سمته "الهبة الشعبية السلمية" تمثل طيفا محليا ضمن اتجاه أيديولوجي سياسي مصالحي منتشر- وطنيا، تَسمَّى خلال "الحراك الشعبي" باسم التيار "البادیسي- النوفمبري" العروبي الإسلاموي، وهو اتجاه متوجس من "التيار العلمانوي" الأمازيغي والفرانكفوني بشقيه الليبرالي واليساري. كما تتقاطع مواقف المؤسسة مع مواقف فاعلين محليين ووطنيين، مثل مواقف حزبي جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي والتكتل الجديد تكتل "القوى الوطنية للإصلاح"، في إعلان دعم الجيش الوطني الشعبي وخيار قيادته لبدء مشاورات "لجنة الوساطة والحوار"، ودعمت أولوية خيار تنظيم الانتخابات الرئاسية يوم 12 ديسمبر 2019[25]؛ مشددة في إطار تحرك العدالة الجزائرية ضد عناصر الفساد المالي المدنية والعسكرية، على تطبيق نفس معايير التحرك القضائي ضد كل من يمس بالثوابت الوطنية من "وحدة ترابية، ودين ولغة وكل رموز الدولة"، في إشارة لمناهضة رافعي الرايات الأمازيغية[26].

وكما لاحظنا انسجام المؤسسة بذلك التوجه مع مواقف فاعلين محليين ووطنيين؛ كما أن مواقفها لم تخرج من حلقة إعادة إنتاج حالة الاستقطاب الأيديولوجي والإثنو ثقافي وسياسي، التي ميزت أيضا مدنا جزائرية أخرى.

## رابعا: خصائص الحراك الشعبي من منظور إطارات دولة ذات الأصول الغرداوية

يعتبر الدكتور أحمد بن بيتور، من أبرز إطارات الدولة والنخبة العليا المنحدرين من مدينة متليلي، ولاية غرداية. فقد تقلد عدة مناصب حكومية قبل عهد حكم الرئيس بوتفليقة؛ بينما تولى منصب رئيس الحكومة الثانية للرئيس بوتفليقة بعد حكومة إسماعيل حمداني من 23 ديسمبر 1999 واستقال في 27 أوت 2000، وظل معارضا مبكرا وشجاعا لسياسات الرئيس بوتفليقة الاقتصادية وخاصة وقوفه ضد تمديد عهداته فوق اثنتين. كما كان أحد الموقعين على بيان وقعته شخصيات سياسية جزائرية دعت إلى مواصلة الاحتجاج ضد العهدة الخامسة.

وقد تميزت مساهمة بن بيتور أحمد في الحراك الشعبي بأنها طليعية ومبكرة، إذ في 27 فيفري 2019، بثّ أول تسجيل له على صفحته على فايسبوك، أعلن فيه انضمامه للاحتجاجات الرافضة للعهدة الخامسة، مظهرا استعداده "للعمل مع الحراك الشعبي الرافض... من أجل بناء جزائر جديدة". واعتبر الاحتجاجات "صحوة سلمية واعية ضد سلطة فقدت

مصداقيتها الشعبية والدستورية، ولا تحترم وعود الإصلاحات السياسية والمؤسساتية التي نادت بها ولم تجسدها ."[27] ودعا حينها إلى "تغيير النظام بكامله لا الاكتفاء بتغيير الأشخاص"[28]، وعبر عن أسفه من الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها والتي توقع أن تعيشها الجزائر حتى أفق 2025.

وبعد أن تمكن الحراك الشعبي بقرار من الراحل قايد صالح قائد أركان الجيش الوطني الشعبي من الضغط على الرئيس بوتفليقة لتقديم استقالته، اقترح بن بيتور الحوار التفاوضي مع النظام عبر قبول الحراك الشعبي لتولي شخصيات نزيهة وطنية الدفاع عن مطالبه في التغيير؛ معتبرا أن غياب برنامج وقيادة للحراك يؤطرانه، لن يذهب بالحراك بعيدا؛ وأن عليه تعيين أشخاص لضبط البرنامج وخارطة طريق وتطبيقها على أرض الواقع. وأوضح أن المرحلة الانتقالية (8 إلى 12 شهرا)، تمر عبر تشكيل حكومة كفآت انتقالية، ومجلس الأمن هو من يسهر على الانتخابات الرئاسية[29].

ولكن بعد تدخل قائد الجيش الراحل قائد صالح لدفع الرئيس إلى الاستقالة، وإسناد السلطة الانتقالية إلى رئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح، أصبحت مقترحات بن بيتور أعلاه متجاوزة لدى السلطة المنقسمة على نفسها آنذاك، ومتجاوزة أيضا لدى الجموع الفسيفسائية للحراك الشعبي، التي اتجهت -تحت نشوة النصر بنجاحها في إسقاط رأس النظام- إلى المزيد من الراديكالية في مطالب التغيير الجذري للنظام، رافعا شعارا تبسيطيا مشروعا لكن مفارقيا، يختصر عمق انتفاضة الشعب: "يتنحاو قاع"؛ فضلا عن رفع شعارات راديكالية أخرى غير منسجمة ما يظهر تعدد أجندات التغيير. ومع ذلك، فقد ظل بن بيتور، سياسيا تقنوقراطيا وسطيا أيديولوجيا، مقبولا لدى فئات هامة من التيارات المختلفة علمانوية، أمازيغوية، عروبوية وإسلاموية، يسارية وليبرالية.

ومن جهة أخرى، تعتبر المساهمة الحراكية لعبد الرحمان حاج الناصر المحافظ السابق للبنك المركزي الجزائري في عهد حكومة حمروش(1989- 1990)، استثنائية المستند لخبرة تكنوقراطية متراكمة منذ السبعينيات[30]؛ فهو من أصلاء مدينة بن يزجن، وإن كان من مواليد مدينة القصبة القديمة بالجزائر العاصمة، من عائلة بورجوازية وطنية محافظة. وقد جاءت مساهمته الحراكية عبر الحوارات الإعلامية والمقالات والكتب المنشورة(31) المحتفية بالحراك الشعبي الداعي للتغيير الجذري لأساليب الحكم، برؤية نقدية بدائلية لمستقبل الجزائر السياسي والتنموي، متوافقة مع مواقفه المعارضة القديمة لطريقة حوكمة شؤون البلاد. فقد عبر مبكرا عن

رؤى نقدية وبدائلية منذ بدايات العهد البوتفليقي. ولكنه وصف بجرأة طبيعة نظام الحكم في الجزائر خلال حكم الرئيس السابق بوتفليقة بأنها "سلطة لصوص" منظمة[32]، قبل أن تستخدم قائد الجيش وبياناته عبارة "سلطة العصابة"، وتصبح متداولة بكل أريحية في وسائل الإعلام العمومية. ولكن ليس صدفة أن يكون ذلك الوصف منه، متزامنا مع تأثره لما حدث من وقائع عنيفة مؤسفة بين الجزائريين في ولاية غرداية، عبر عنها في حوارات صحفية متزامنة معها. كما اعتبر أن "الحراك الشعبي كان عملا تلقائيا عبر من خلاله الشعب الجزائري عن إهانته وقرفه مما يحدث في قيادة البلاد، من خلال الإصرار على التمديد مرتين لرئيس مريض ومن خلال اجتماعه بأعضاء في حكومته في مستشفى فال دوغراس العسكري الفرنسي التابع لدولة مستعمرة سابقا لبلدنا... كيف أصبحنا مع حكم شكلي، غير دستوري." [33]؛ ومنه أثنى على الخروج السلمي للشعب الجزائري للتعبير عن استنكاره لما يحدث من أساليب منحرفة في حكم البلاد.

وعلى خلاف بن بيتور فضَّل عبد الرحمان حاج ناصر عدم تنصيب ممثلين للحراك لتلافي احتمالات حرف اتجاه المطالب الشعبية. مع دعوته المواطنين الحراكيين إلى اليقظة من أي خطاب عنيف ومن محاولات التقسيم على أساس الطبقي أو الجهوي أو الديني المتطرف أو الأيديولوجيا الماركسية، ونبه إلى محاولات تدمير القيم الأساسية والرموز الوطنية للشعب الجزائري كمن أراد الإساءة لابن باديس وعبان رمضان، أو محالات الانتقاص من البعد الأمازيغي الأصيل للهوية الوطنية.[34]

ومن جهة أخرى، وجدنا عبد الرحمان حاج الناصر في حواراته السابقة والمتزامنة مع الحراك، يعبر بطريقته عن الشعار الحراكي: "مدنية ماشي عسكرية"، من خلال دعوته إلى تمدين نظام الحكم في الجزائر، وقدم كيفية لحل مشكلة علاقة قيادات الجيش بالمال والسياسة؛ من خلال الفصل بين الوظيفة العسكرية والسياسية والاستثمارية والمقاولاتية الاقتصادية على النموذج الكوري الجنوبي لتلافي استفحال ظواهر الفساد السياسي والاقتصادي.[35] كما اعتبر شعار الحراكيين "يتناحاو قاع"، بأنه لا يعني القيام بعملية تطهير المؤسسات العمومية من أشخاص بعينهم، وإنما يعني حسبه تغيير قواعد اللعبة بحيث يتم القطع تدريجيا مع إعادة إنتاج أساليب الحوكمة الفاسدة. بينما باء بالفشل، مقترحه بتشكيل "هيئة حكماء" وطنية للتوسط بين فرقاء السلطة وفرقاء الحراك ورسم خريطة طريق توافقية لإحداث التغيير المنشود حراكيا.

أما الأستاذ عبد الوهاب بكلي، السياسي عضو حزب جبهة التحرير الوطني والنائب البرلماني والوزير السابق المتقاعد، رئيس لجنة التحقيق البرلمانية حول فضيحة 26 مليار رشاوى

في التجارة الخارجية عام 1989، وعضو لجنة التحقيق الرئاسية حول أحداث القبائل 2001، وهو مزابي من إطارات مدينة العطف، ولاية غرداية. فرغم الحالة الصحية التي ألزمته البيت، فقد تميزت مشاركته المساندة للحراك الشعبي بالمتابعة عبر الوسائط المختلفة؛ بتحرير أعمال استشارية للسلطات العليا، كما نشر كتيبين[36] يتضمنان مجموعة مقالات سياسية حول وقائع الحراك الشعبي مبديا فيها مجموعة من الآراء والمواقف والبدائل السياسية التي جمع فيها بين المباركة لما سماه "الهبة الشعبية"، والمساندة للقيادة السياسية والعسكرية في مسعاها للعودة إلى المؤسسات الدستورية، لتلافي تخوفات يتقاسمها مع فئة من الحراكيين والسلطويين حول احتمالات حدوث انزلاقات أمنية وانقسامات مناطقية قد تهدد استقرار ووحدة البلاد برمتها.

واعتبر أن الحراك الشعبي تعبير عن "... التذمر العميق الذي أصاب مجمل المواطنين كل حسب مشكلته ووضعيته، فقد طفح الكيل..." من محاولة تمرير ما سماه "مهزلة العهدة الخامسة"، ومن المفاسد المختلفة. واعتبر أيضا أن تلك الهبة الجماعية السلمية الحضارية الواعية تذكر بمثيلاتها السابقة منذ صائفة 1962، فهبة التصحيح الثوري عام 1965، فموجة الانتقادات اللاذعة المواطنية لسلوكات المسؤولين الكبار خلال جلسات إثراء مشروع الميثاق الوطني عام 1976، فانتفاضة 5 أكتوبر 1988 ورغبة المواطنين إنهاء حكم الحزب الواحد، وأخيرا التذمر الجماهيري تحت غطاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ والمستاء من سوء تسيير البلاد، وما تلاه من انزلاقات انتخابية ما بين جوان 1990 إلى إقالة الرئيس الشاذلي بن جديد، فتوقيف المسار الانتخابي بانقلاب 12 جانفي 1992؛ وأخيرا، إقرار قانون السلم والمصالحة الوطنية عام 2005. وقد تميزت تلك الهبات الجماهيرية بأنها تخضع لدورة جيلية كاملة، وتراكم الإحساس بالإجحاف والإقصاء وسوء التسيير والفساد وقمع الحريات وتبديد أموال الشعب وتبييض الأموال[37].

واستبشر عبد الوهاب بكلي بالهبة الجماهيرية الأخيرة لما ساندها وحماها ورافقها الجيش الوطني الشعبي ولم يستعمل العنف ضدها، ولولا موقفه الحازم بإصدار قيادة الجيش أمرها لديوان الرئاسة بتطبيق على المادة 102 من الدستور، حيث أرغم المجلس الدستوري على النظر في شغور المنصب بسبب مرض الرئيس؛ ومن ثمة دفع ما سماه بالقوى غير الدستورية التي تحكم باسمه إلى إنفاذ إجراءات الاستقالة؛ ولولا ذلك الموقف، ما تم للقضاء إخضاع إطارات مدنية وعسكرية سامية للتحقيقات القضائية، متمنيا أن تكون عدالة حقيقية لا انتقامية ولا انتقائية[38].

وأخيرا، ضمّن الكاتب مساهمته مقترحات إصلاحية لطريقة تسيير الدولة التي قدمها لتعديل الدستور، نذكر منها: تأكيده على ثلاثية ثوابت الهوية الوطنية (الإسلام[39]، العربية،

الأمازيغية)، والاكتفاء باللغة الأمازيغية ذات الـــ 13 لهجة محلية، لغة وطنية لا رسمية[40]؛ واعتبر أن "ترسيم الأمازيغية كلغة رسمية مسألة فيها نظر.. واعتماد تدريسها اختياريا في كل جهة حسب لهجتها"[41] ؛ تشكيل حكومة تكنوقراطية؛ وهيئة مستقلة لمراقبة الانتخابات؛ وتنظيم الإقليم والتنمية على أساس أقطاب أو نواحي أقاليمية كبرى تضم عدة ولايات متجانسة في وظائفها وخصائصها الاقتصادية؛ وإلغاء نظام الدوائر الإدارية (حاليا توجد 555 دائرة)؛ واعتماد قانون انتخابي يأخذ بمبدأ التصويت على الأسماء في القوائم الانتخابية، لتأهيل الكفاءات إلى المجالس المنتخبة المحلية والمركزية؛ وإدماج نظام الكشافة جميع أطوار المنظومة التعليمية الوطنية؛ وإلغاء مجلس الأمة؛ وإنشاء مجالس شعبية ولائية مكونة من الهيئات التنفيذية لكل البلديات المكونة للولاية لتلافي الصراعات الهامشية.[42]

هكذا يلاحظ أن مساهمة الأستاذ عبد الوهاب بكلي الرجل المخضرم ذي التوجه الوطني، في دعم الحراك الشعبي تتسم بنزعة تغييرية إصلاحية غير راديكالية، ناقدة لممارسات في السلطة وفي المعارضة ومتخوفة من انزلاقات حراكية متطرفة... ما يشي- بأن هذا السياسي الجنوبي الذي استشارته السلطات المركزية في عدة ملفات يختزن في مخياله السياسي ذكريات أحداث جسام عاشتها الجزائر منذ استقلالها، فلذلك وجدناه يأمل ألا يؤول الحراك الشعبي إلى مأساة قد تصعب بالبلاد كلها في ظروف دولية استثنائية.

ومنه، فإن احتمال تحويل الحراك الشعبي من فرصة رافعة تحرير الإنسان الجزائري حاكما ومحكوما نحو آفاق أرحب في الممارسة الديمقراطية العادلة، إلى آلة هدم لكيان الدولة الوطنية التي استرجعت بأنفس الأثمان بعد ثورة أول نوفمبر 1954، شكل هاجسا فزاعيا أو قلقا وجوديا لكثير من النخب الجزائرية، فعمدت إلى التنبيه المبالغ فيه أحيانا إلى ضرورة الموازنة بين مطالب التغيير واحتمالات مقاومتها من القوى المتنفذة المدعومة من جهات أجنبية ذات مصلحة، ومنه التوجس من الارتكاس إلى حالة الفوضى واللادولة. ولكنها لم تجد المعادلة المحررة من حالة تماهي السلطة بالدولة وخوصصتها من طرف تحالف قوى الفساد ذات الامتدادات المدنية والعسكرية.

**خامسا: بعض خصائص المساهمة الحراكية للنخبة الأكاديمية الغرداوية:**

تمثل مساهمة الدكتور مُحَمَّد عبد النور[43] المولود بغرداية عام 1982، الفكرية والسياسية في مساندة الحراك الجزائري نموذج لطموح فئة من الشباب الجامعي، المثقف العضوي، تفعيل دور النخبة العلمية ضمن فعاليات الحراك الشعبي، مستفيدا من وسائط التواصل الجديدة التي

حررت الفضاء العام من إكراها الأطر المنظمية الواقعية. وقد تميز تحركه مع زملائه بالاستقلالية التامة عن الأطر الحزبية والجمعوية والأعيانية المحلية والوطنية، مفضلا التفكير المواطني والعمل السياسي المستقل. في ظل تميز تلك الأطر التداولية في الشأن العام في معظمها بالانغلاق وعدم القدرة على توفير مناخات الحرية الفكرية والسياسية وتوسيع قاعدة المشاركة والاستشارة؛ فضلا عن تسبب النظام البوتفليقي في تصحر الساحة السياسية وتدجين معظم الفاعلين الحزبيين والشخصيات السياسية. ومنه، تميز نشاطه بالمبادرة بتحرير مسودة بيان سماه "نداء المثقفين من أجل الجزائر".[44] وبعد تحصيل توقيعات عدد هام ونوعي من العلميين والإطارات المثقفة عبر الوطن، نشر على وسائط التواصل، وغطت فحواه جرائد جزائرية وأجنبية. غاية البيان، الدعوة إلى "تحقيق (...) حل وسط تجتمع عليه القوى النزيهة في الحراك"، لـ"قطع الطريق أمام عودة النظام القديم سواء عبر الانتخابات المزورة أو المرحلة الانتقالية غير الآمنة العواقب"؛ وذلك من خلال "الإسراع في اتخاذ خطوات جادة نحو تحقيق الحد الأقصى لنزاهة الانتخابات [الرئاسية] من خلال تعيين لجنة مستقلة يرضى عنها الحراك لتنظيم الانتخابات ومراقبتها."؛ حيث لاحظ النداء أن "المعضلة الكبرى للمرحلة الانتقالية الجارية [آنذاك] في الجزائر تتمثل في تعذّر التفاوض في ظل غياب ممثليات توافقية نابعة من الحراك." الرهان الأكبر والحقيقي هو في التوصل إلى انتقاء شخصيات المرحلة الانتقالية الجارية، ولكن وجه النداء لضرورة "الاعتراف بفشل حقيقي في انتقاء الشخصيات الممثلة للمرحلة سواء أكانت شخصيات لتنظيم الرئاسيات أم شخصية مجمع عليها لتولي رئاسة البلد."(...) "وأن راديكالية المطالب ستحتم علينا العودة إلى ما قبل الدولة الجزائرية لإعادة بناء كل شيء من جديد بما فيه طبيعة النظام. إن جوهر الدعوة إلى مرحلة انتقالية خارج الدستور يقوم على منطق العودة إلى وضع ما قبل الدولة." [45]، ودعا النداء إلى "ضرورة تحقيق الخيارين التاليين[46]:

أ)- إيجاد طرفي حوار مدنيين أحدهما يمثل الحراك والثاني يمثل المؤسسات التقنية: قضاء وجيش، على أن ينصهرا معا ليصبح فريقا واحدا يعملان على تنفيذ خريطة طريق بيّنة وواضحة المعالم.

ب)- وجوب الانتباه إلى عامل الزمن ونفاذ الوقت، ومن ثم ضرورة التحرّك الآني والجاد لكل القوى الوطنية الفاعلة لإيجاد حل عاجل قبل الدخول في الانسداد الفعلي."

كما "توجه النداء "إلى المؤسستين الدستورية والعسكرية وإلى قياداتها بخاصة لحثها من أجل العمل على:

1)- إيجاد روابط تفاوضية فعلية للإسراع بتعيين لجنة يتوافق عليها أوعلى أغلبها الجميع؛
2)- مغادرة الحياة السياسية مباشرة بعد تولي الرئيس الجديد مهامه الدستورية." [47]

وبعد نشر النداء للجمهور العام، انتُدب الأستاذ عبد النور مُحَمَّد المبادر بالنداء، لحضور فعاليات "المنتدى الوطني للحوار"، من تنشيط المنسق الوزير السابق عبد العزيز رحابي الذي ضم جزءا من أحزاب وشخصيات ومنظمات مدنية في المعارضة المنتمية إلى التيارات الوطنية والإسلامية والعلمانية المعتدلة(أمازيغيها وعروبيها)؛ وفيه ألقى مداخلة باسم موقعي النداء.

كما كانت للأستاذ عبد النور مُحَمَّد مشاركة في ندوة جامعة ورقلة بمحاضرة عنوانها: "نحو عقد اجتماعي جزائري"[48]. وقد جمع مجموع مساهماته الفكرية السوسيولوجية والسياسية حول الحراك الشعبي في كتيب صدر بعنوان، شروط نجاح الحِراك، مسودة أفكار حول عقد اجتماعي جزائري جديد[49]. ومما نافح عليه الأستاذ الناشط السياسي عبد النور مُحَمَّد، ضرورة اغتنام فرصة الحراك كلحظة تحرير ثانية، تكمل الأول في أول نوفمبر، لإبرام السلطة والشعب، وأفراد وجماعات المجتمع الجزائري كافة، عقدا اجتماعيا مصلحيا تعايشيا سماه "عقد العيش المشترك" أو "عقد المنفعة العامة أو المصلحة العامة"[50]. وكأنه يستبطن -من بين ما يستبطن- من وراء هذا المشروع التعاقدي الوطني، أحداث غرداية 2013-2015، وغيرها من الانحرافات في الضمير الجمعي الوطني، ويقترح مخارج وطنية للأزمة الاجتماعية المحلية والوطنية على السواء، إذ الأزمات المحلية في ظل تقدم سيرورة الاعتماد الوظيفي المتنامية بين الأقاليم والحواضر الجزائرية، هي انعكاس للأزمة الكلية الوطنية. وهنا يتقاطع المحلي مع الوطني في مساهمة الدكتور مُحَمَّد عبد النور.

واليوم، يظهر كيف كانت توقعات محرري البيان بالنسبة لاحتمالات نجاح الحل الدستوري وتنظيم الانتخابات كمخرج من الانسداد المحتمل، صائبة أحيانا وخاطئة أحيانا أخرى.

**الخلاصة:**

استهدف تحليلنا الوصفي والمقارن لمضامين عينة قصدية لوثائق مكتوبة وفيديوهات وبيانات منظمية عرفية منشورة ورقيا أو على الويب، والخاصة بالحالة الحراكية المحلية في ولاية غرداية خلال "الحراك الشعبي" منذ 22 فيفري 2019، التحقق من مدى صحة الفرضية التي تزعم، أن تقاطعات وتنافرات الطبعة الغرداوية للحراك الشعبي، مع الخصائص العامة لطبعته

الوطنية في المدن الجزائرية تتميز بخصائص استثنائية تعزى لتأثيرات البنى الأنثروبولوجية والأحداث الأهلية الأخيرة.

ومن خلال تصنيفنا للمساهمات الشبابية والنخبوية المحلية الغرداوية في فعاليات الحراك الشعبي محليا وعبر الوطن، وتوصيفنا لبعض خصائصها من خلال تلك المساهمات الحراكية، تبين أن الحراك الشعبي على المستوى المحلي من صنف مواقف الشباب الصاعد ومن صنف مواقف النخب الأعيانية لم يخرج من إعادة إنتاج حالة الاستقطاب الإثنو-ثقافي والإثنو-اجتماعي والإثنوسياسي، وأن الحوار المواطني المحلي والوطني التعددي الديمقراطي المتسامي والعابر للإثنيات والثقافات والأيديولوجيات واللسانيات ما يزال أمامه أشواط كبيرة ينبغي أن يقطعها.

حيث تحيلنا المواقف والسلوكيات والشعارات والرمزيات للحراكيين المحليين من جميع مكونات المجتمع المحلي الغرداوي المتعدد إثنيا وثقافيا واجتماعيا وسياسيا إلى مسألة اجتماعية جوهرية فحواها أن الذاكرة الجماعية والضمير الجمعي المحلي مايزال يصدر عن أنماط وقيم وأطر إثنو ثقافية واجتماعية وسياسية، تتميز بأنها انتقالية، لأنها تقاليدية الجذور وحداثية التطلع، بفعل تداعيات صدمة ديناميكية عولمة التدفقات؛ إذ تواصل فئات هامة من النخب الشابة الصاعدة عمريا والنخب المخضرمة الآفلة عمريا، الثقافية والدينية والعلمية والإدارية والأمنية والإعلامية والسياسية المحلية، إلى تعاطي خطاب مأزوم يصر- على إعادة إنتاح الوحدة المنمطة أو التعدديات المنغلقة على نفسها، على حد تعبير عالم الاجتماع إدغار موران؛ بينما تلح فئة أخرى منها، على تجاوز ذلك الخطاب المأزوم إلى حالة مواطنية تعيد بناء الروابط المجتمعية على أسس القانون والمؤسسات الديمقراطية التعددية المتسامية، مؤكدة على أهمية الحفاظ على الدولة الوطنية كخير عام، بعيدا عن تماهي السلطة أي سلطة في الدولة، وقيام نخب السلطات العمومية بالتنزيل العملي لخطاب المواطنة والحريات الثقافية وتعزيز حقوق التنمية الاقتصادية الاجتماعية لسكان منطقة غرداية من جهة؛ وتكشف من جهة أخرى بأن الذاكرة الجماعية المحلية ما تزال تتطلع لترياق التغيير في نمطية الحكم السائد منذ الاستقلال الوطني الذي من دونه لن يتم معالجة الاختلالات التنموية الهيكلية للدولة الجزائرية المعاصرة.

بينما تميزت مساهمات نخب إطارات الدولة والأكاديميين ذات الأصول الغرداوية بدرجة عالية من التسامي الأخلاقي والسياسي ومحاولة ترقية الخطاب المواطني وتسويق مفاهيم العقد الاجتماعي والديمقراطية والفصل بين السلطات والتكامل الوظيفي بين مكونات المجتمع الجزائري المعاصر، وإسداء المشورة للعصب الحاكمة المتنافسة على تقاسم المداخيل الريعية النفطية

الشحيحة وبناء دولة القانون وتجسيد المزيد من الإصلاحات لنمط الحكم أو الحوكمة لمكافحة جذور الفساد المعمم، وإعادة النظر في تنظيم الإقليم الوطني بما يستجيب للتغيرات الكمية والنوعية في الديمغرافيا والعمران.

**الهوامش:**

1- وهو فريق تشكل ضمن المركز الوطني للبحث حول الأنثرولوجيا الاجتماعية والثقافية (كراسك /CRASC)، بوهران، والذي أداره الأستاذ الباحث: مجاهدي مصطفى، واشتغل معه الباحثون: بلغراس عبد الوهاب، مُحَمَّدي سيدي مُحَمَّد، المستاري الجيلالي ونوار فؤاد، وامتد العمل خلال 2009-2014، وقدم الحصيلة في أشغال الملتقى العلمي الدولي الموسوم بـ: " راهن الجماعاتية /الطائفية في العالم العربي اليوم: محاولة للأشكلة الأنثروبولوجية"، المنظم يومي 26 - 27 ماي 2015م. للمزيد انظر: مصطفى مجاهدي وآخرون، التقرير نصف المرحلي لوحدة البحث حول: "غرداية: رهانات المجتمعي والجماعاتي"، المحوصل لأعمال الفريق ما بين جوان 2010- جوان 2012 ص 05-06.

2- للمزيد انظر في:

- *Brahim Ben Youcef, Le M'Zab, Espace & Société, Imprimerie Aboudaoud, Al-Harrach, Alger, Sans date de publication.*

- يمكن مراجعة تلك المقاربة خاصة الفصول التي تناول فيها الباحث التحولات الديمغرافية والاقتصادية والإدارية وتأثيرها على توازنات البنى الأنثروبولوجية الاجتماعية المحلية (انظر الصفحات 199-252)، وخاصة تناول الباحث للتحولات الاجتماعية- العمرانية مع الانتقال في منطقة مزاب من ما يشبه عهود ما يشبه "الدولة المدينة" إلى عهد الدولة الوطنية(انظر خاصة الصفحات 253-267).

3- قاسم حجاج، "التدخل الإنساني للجيش الوطني الشعبي في مواجهة الكوارث الطبيعية، (دراسة حالة فيضانات واد مزاب 2008م)"، مداخلة مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي حول موضوع: "الدفاع الوطني بين الإلتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، المنعقد أيام: 12 13 – نوفمبر 2014 م، بقسم العلوم السياسية -كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

4- انظر المزيد في: قاسم حجاج، "مدخل إلى فهم نسقي كلاني للأزمة الأمنية الشاملة في مزاب(2013-2014)"، محاضرة قدمت في الملتقى الوطني حول موضوع: "أزمة غرداية بين الجهود الرسمية واللارسمية"، تنظيم مخبر الأمن الإنساني بقسم العلوم السياسية - جامعة باتنة، الإثنين 1 ديسمبر 2014. وفيها بسطنا التحليل في وجود أزيد من 18 أطروحة مفسرة لتلك الأزمة ؛ ورجحنا أكثر وجاهة أطروحة وقوع غرداية ضحية العنف السياسي الدوري المصاحب لجميع الاستحقاقات السلطوية، عنف رئاسوي بات بات يظهر جليا في أكثر من ملف ومنطقة منذ أن بدأ مسار التحول الديمقراطي واقتصاد السوق البازاري.

5- انظر المزيد في: قاسم حجاج، "الاحتجاج الاجتماعي -السياسي في مدن الصحراء الجزائرية مدخل نسقي-كلاني لتحليل الحالة الاحتجاجية المحلية المعاصرة في مزاب"، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي: "علماء الاجتماع العرب أمام أسئلة التحوّلات الراهنة"، وهران: 18- 20 فيفري 2014.
- انظر أيضا: قاسم حجاج، "محاولة تفسيرية لدورات العنف الأهلي في منطقة مزاب، كنسق فرعي ضمن الأنساق الوطنية والإقليمية والدولية المعولمة (مقاربة تاريخية-نسقية)"، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي: "راهن الجماعاتية/ الطائفية في العالم العربي اليوم: محاولة للأشكلة الأنثروبولوجية"، تنظيم المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية- كراسك/CRASC، ووحدة البحث حول: "غرداية: رهانات المجتمعي والجماعاتي"، وهران، 26- 27 ماي 2015م.
6- مالك بن نبي، تعريب: مُحَمَّد ناصر، "في ضيافة ميزاب"، وهو مقال صادر في جريدة الثورة الإفريقية، الصادرة بالفرنسية بالجزائر، بتاريخ: 1968/05/20، المقال أعيد نشره في إلكترونيا في موقع "فيلسوف الحضارة مالك بن نبي"، تاريخ النشر: 03 ديسمبر 2013، تاريخ الاطلاع: 11 ديسمبر 2020، ، تاريخ الاطلاع: 23 جانفي 2021، انظر الرابط:

*http://www.binnabi.net/detail/1805/*

7- ننوه إلى أننا صنفنا مساهمة الشباب النشطاء في فعاليات الحراك الشعبي في ولاية غرداية إلى صنفين تبعا للاسم ذي الدلالة الأنثروبولوجية السياسية الذي ارتضاه النشطاء أنفسهم للتعبير عن الأجزاء الفرعية المحلية من هويتهم: فالنشطاء من الأصول الإثنية المزابية الإباضية تسموا باسم: "شباب حراك مزاب"، أما النشطاء من الأصول الإثنية العربية المحلية فتسموا باسم: "شباب حراك غرداية" أحيانا بإضافة الألف ذي الدلالة السيميائية الرمزية للاسم "غرداية": "غارداية"، وأحيانا من غير إضافة الألف: ففي حالة إضافة الألف لاسم "غرداية"، ليصبح "غارداية" من طرف منظمي تلك التظاهرات، نكون أمام حراك شبابي منظم من شباب عربي الأصول عروبي التوجه، وفي حالة وضع كلمة "غرداية" من دون ألف، في اللافتات والمنشورات يفهم أن المنظمين من أصول متنوعة مزابية وعربية، كنسمية تشي- بتفضيلهم فكرة التعايش وتفعيل مبدأ المواطنة مع التركيز على المشتركات المطلبية السياسية والتنموية المواطنية، ورفض التعصب للتسميات الاستقطابية أمازيغوية، وعروبوية: تغرداييت، وغارداية. التي يتعاطها فئات من ساكنة ولاية غرداية.
8- موقع قناة "الحرة" الأمريكية، "الجزائر.. اعتقالات وتأكيد على مطلب الرحيل"، 31 ماي 2020،، تاريخ الاطلاع: 2 ماي 2021، انظر الرابط:

*https://www.alhurra.com/latest/2019/05/31*

9- توفيق بوراس، على صفحة "شباب حراك مزاب"، على الفايسبوك، 4 سبتمبر 2020، الجمعة 81 للحراك الشعبي،، تاريخ الاطلاع: 4 جويلية 2021، أنظر الرابط:

*https://www.facebook.com/watch/?v=1699865023497690*

10- زكي بن يامي، "مظاهرات سلمية.. ويستمر الحراك الشعبي للجمعة الـ16 من بريان، غرداية"، 7 جوان 2019، على الفايسبوك، تاريخ الاطلاع: 4 جويلية 2021، أنظر الرابط:
*https://www.facebook.com/coeur.blanc.7731247/videos/2310862335794520*
11- انظر في: [موقع جريدة الحوار الجزائرية]، "توفيق وراء فتنة غرداية وبلخادم حركي"، مقال منشور في 5 أكتوبر 2016، ، تاريخ الاطلاع: 12 جوان 2021، أنظر الرابط:
*https://www.elhiwardz.com/national/62777*
12- عاصم بوخاري (مراسل قناة النهار)، "غرداية: هكذا ساهم شباب المدينة في نجاح حراك الجمعة الخامس"، فيديو منشور على اليوتيوب، بتاريخ 23 مارس 2019،، تاريخ الاطلاع: 12 جويلية 2021، انظر الرابط:
*https://www.youtube.com/watch?v=f1d5NJN9h9w&ab_channel=Ennahartv*
13- قناة البلاد، "غرداية: مظاهرات حاشدة للمطالبة برحيل بقايا العصابة وتحقيق مطالب الشعب"، فيديو على يوتيوب، بتاريخ 5 أفريل 2019، تاريخ الاطلاع: 12 جوان 2021، انظر الرابط:
*https://www.facebook.com/watch/?v=2128796050560887*
14- عاصم بوخاري مرجع سابق، انظر الرابط:
*https://www.youtube.com/watch?v=f1d5NJN9h9w&ab_channel=Ennahartv*
15- أحمد دودو (رجل أعمال، رئيس مجلس باعبد الرحمان الكُرثي الهيئة العليا لأعيان وعشائر وادي مزاب)، أنظر حوار في حصة "حوار الساعة"، القناة الثالثة للتلفزة العمومية، 29 ماي 2019، منشور في صفحة أخبار غرداية على الفايسبوك، تاريخ الاطلاع: 9 جويلية 2021 انظر الرابط:
*https://www.facebook.com/watch/?ref=search&v=410502913124029&external_log_id=f0e6e3bc-b190-4ed2-b9c8-704cadb49992&q20201*
16- مجلس باعبد الرحمان الكُرثي، نص البيان المنشور في 16 ذو الحجة 1440هـ/ 17 أوت 2019، بخصوص زيارة عبد الرحمان عرعار مبعوث عن لجنة الحوار والوساطة برئاسة كريم يونس، تاريخ الاطلاع: 9 جويلية 2021:
*https://www.facebook.com/ghardaianews1/photos/pcb.3028908167180719/3028907797180756/*
17- نسرين محفوف، "الهيئة العليا لأعيان عشائر وادي مزاب تندد بالتدخل الأوروبي في شؤون الجزائر"، عدد النهار الصادر في 03 ديسمبر 2019، تاريخ الاطلاع: 9 جويلية 2021، انظر الرابط في موقع جريدة النهار:
*https://www.ennaharonline.com/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%8A%D8%A7-%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%B9%D8%B4%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%85%D8%B2%D8%A7%D8%A8-%D8%AA/*
18- مُحَمَّد بن موسى الوجاني(اسم مستعار)، "مجرّد رأي: الخطأ الذي ينجب أخطاء"، نشر في 25 أوت 2019، تاريخ الاطلاع: 30 أوت 2021، أنظر المزيد في مقال منشور بمدونة الوجاني:
*https://fansdewetm.blogspot.com/2019/08/blog-post_25.html*

19- موقع مجلس أعيان بن يزجن، "لقاء حول الحراك الشعبي المبارك والهيئات العرفية"، وهو عبارة عن محاضرة قدمها رئيس هيئة الكُرثي، متبوعة بنقاش مواطني نظم بدار عشيرة آت باحمان ببن ويزجن، آخر تحديث: 11 جوان 2019، تاريخ الاطلاع: 30 أوت 2021، انظر الرابط:
*https://aayaneisguen.com/nouvelles/aayane*

20- موقع مؤسسة الشعانبة للتأصيل والتنمية، "بيان من أجل دولة قائمة على العدل والمؤسسات"، الصادر عن المؤسسة بمناسبة انعقاد الجمعية العامة في ذكرى تأسيسها السابعة، بتاريخ 21 ماي 2019، تاريخ الاطلاع: 30 أوت 2021، أنظر رابط:

*https://chaamba.org/%d8%a8%d9%8a%d8%a7%d9%86-%d8%ad%d9%88%d9%84-%d9%84%d9%82%d8%a7%d8%a1-%d8%b1%d8%a6%d9%8a%d8%b3-%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%86%d8%aa%d8%af%d9%89-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%af%d9%86%d9%8a-%d9%84%d9%84%d8%aa%d8%ba.html*

21- موقع مؤسسة الشعانبة للتأصيل والتنمية، البيان الصادر عن المؤسسة بتاريخ 21 ماي 2019، ص1، تاريخ الاطلاع: 30 أوت 2021، انظر رابط الإنترنت السابق.

22- وهو الاجتماع الذي ضم ممثلين وجهاء ومشائخ من قبائل عربية من الجلفة، إليزي، الأغواط، ورقلة ومتليلي. مركزا على تلاحم الجيش والشعب في الحفاظ على أمن الوطن.

23- قدور جربوعة، "مؤسسة الشعانبة تشريع الحوار وتدعو إلى الرئاسيات"، مع نشر البيان الصادر عن المؤسسة بتاريخ 9 شعبان 1441 هـ/ 15 أفريل 2019، جريدة الحوار، تاريخ الاطلاع: 30 أوت 2021، الرابط:

*https://www.elhiwardz.com/event/153644/*

24- قدور جربوعة، المرجع السابق.

25- موقع مؤسسة الشعانبة للتأصيل والتنمية، البيان الصادر عن المؤسسة بتاريخ 25 ذي الحجة 1440هـ / 26 أوت 2019، تاريخ الاطلاع: 30 أوت 2021، أنظر الرابط:

*https://chaamba.org/category/organisime/annonces*

26- موقع مؤسسة الشعانبة للتأصيل والتنمية، البيان الصادر 25 ذي الحجة 1440هـ / 26 أوت 2019، تاريخ الاطلاع: 30 أوت 2021، أنظر رابط المرجع السابق.

27- موقع أصوات مغاربية، "بن بيتور لشباب "حراك الجزائر": مستعدٌّ للعمل معكم!"، نشر في موقع أصوات مغاربية في: 5 مارس 2019، تاريخ الاطلاع: 8 أكتوبر 2021، انظر على الرابط:

*https://www.maghrebvoices.com/2019/03/15/*

28- المرجع السابق.

29- نسرين محفوف، "بن بيتور: الحراك بدون برنامج أو قيادة لن يذهب بعيدا"، نشر في: 20 أفريل 2019، تاريخ الاطلاع: 8 أكتوبر 2021، انظر الرابط:

*https://www.ennaharonline.com/?p=628735*

30- *Interview avec Mr: Abderrahmane Hadj-Nacer intitulé: "Je crois profondement à l'avenir de l'Algérie", réalisé le 6 Mars 2012, invité de la chaine France 24 en Français, à l'occasion de la comémoration du cinquentenaire de l'indépendance de l'Algérie, Date de téléchargement : 5 Septembre 2021. In:https://www.youtube.com/watch?v=MWCA7Lok6s&ab_channel=L%27invit%C3%A9*

31- *Interview du quotidien Al Watan avec Mr: Abderrahmane Hadj Nacer: «Une voyoucratie organisée se dispute aujourd'hui le pouvoir», 16 Juillet 2014, Date de téléchargement : 5 Septembre 2021, In:http://www.elwatan.com/edition/actualite/abderrahmane-hadj-nacer-une-voyoucratie-organisee-se-dispute-aujourdhui-le-pouvoir-16-07-2014*

32- نشر الاقتصادي التكنوقراطي عبد الرحمان حاج الناصر أعمالا عدة، منها كتاب بعنوان: المقامرة الجزائرية، أفكار حول أزمة، صدر عام 2011، المترجم إلى العربية، منشورات البرزخ، والعنوان بالفرنسية هو:

*La Martingale Algérienne, Réflexions sur une Crise.*

33- *Interview du quotidien Al Watan avec Mr: Abderrahmane Hadj Nacer, Op. Cit, In: http://www.elwatan.com/edition/actualite/abderrahmane-hadj-nacer-une-voyoucratie-organisee-se-dispute-aujourdhui-le-pouvoir-16-07-2014*

34- أنظر فيديو حوار إذاعي مع السيد حاج الناصر عبد الرحمان، نظمته القناة الجزائرية الثالثة الناطقة بالفرنسية للسيد باللغة الفرنسية، 30 جوان 2019، تاريخ الاطلاع: 11 أكتوبر 2021، انظر الرابط:

*https://www.youtube.com/watch?reload=9&v=WuyN9KwvpO0&ab_channel=RadioAlg%C3%A9rienne*

35- *Interview réalisé par la Radio Magreb Emergent avec Mr: Abderrahmane Hadj Nacer, émission « Lignes Rouges »: sur le thème : « L'industrie militaire algérienne », Publier le 4 Juin 2014, Vésualisé le 16 Juin 2021, See In: https://www.youtube.com/watch?v=ouJ1-8xVrlw&ab_channel=RadioM*

36- أنظر في: كتاب: عبد الوهاب بكلي، حول الحراك الشعبي في الجزائر، حوادث وانطباعات، نشر ـ مكتبة البكري، العطف، غرداية، 1441هـ/ 2020م، إيداع قانوني جانفي 2020، في 167 صفحة من الحجم المتوسط. وتضمن مقالات أربعة مقالات تابع خلالها وقائع الحراك والانتخابات الرئاسية 12 ديسمبر 2019، ثم قدم مساهمة في التعديل الدستوري.

وأيضا في كتاب: مقالات متفرقة من وحي الواقع، نشر ـ مكتبة البكري، العطف، غرداية، 1441هـ/2020، إيداع قانوني جويلية 2020، نشر في 89 صفحة من الحجم المتوسط. وهذا الكتيب تضمن ثلاثة مقالات، واحد منها بعنوان: "محاولات التغيير من الحراك الشعبي إلى التعديل الدستوري".

37- عبد الوهاب بكلي، حول الحراك الشعبي في الجزائر، حوادث وانطباعات، مرجع سابق، ص15-18.

38- عبد الوهاب بكلي، المرجع السابق، ص22.

39- كان الأستاذ بكلي عبد الوهاب في موضوع الإسلام محددا في تحديد مدارس التقليد الإسلامي المقبولة في نظره بالنسبة للشعب الجزائري وهي اعتبار: "الإسلام هو دين الدولة بمذاهبه المعترف بها وهي المالكية والإباضية والحنفية"، أنظر في: عبد الوهاب بكلي، المرجع السابق، ص158.

40- عبد الوهاب بكلي، المرجع السابق، ص25.

41- عبد الوهاب بكلي، حول الحراك الشعبي في الجزائر، حوادث وانطباعات، مرجع سابق، ص159.

42- عبد الوهاب بكلي، مقالات متفرقة من وحي الواقع، انظر فيه خاصة: الورقة الثالثة بعنوان: محاولات التغيير، من الحراك الشعبي إلى مراجعة الدستور، مرجع سابق، ص64-88.

43 - له عدة مؤلفات منها: "شذرات في قضايا التجديد والنهوض"، المركز الثقافي العربي بالدار البيضاء بالمغرب عام 2014 ؛ و"حاشية على روح الجماهير"، الدار المتوسطية للنشر- بتونس، عام 2014 ؛ و"علم اجتماع الوحي المحمدي"، دار قرطبة بالجزائر عام 2015 ؛ و"المجتمع العلمي"، دار كتابك للنشر- بالجزائر، عام 2016 ؛ و"تكوينية الثقافة الإسلامية"، دار نور نشر بألمانيا، عام 2016 ؛ وترجم مع سعود المولى لكتاب "مدخل إلى علم اجتماع المخيال"، المركز العربي بالدوحة بقطر عام 2018 ؛ حاليا أستاذ العلوم الاجتماعية بجامعة غرداية.

44- كان محرر هذا المقال من بين الموقعين الأوائل عليه، لكن مع التحفظ حول منحاه العام المتحيز لخيار القيادة العسكرية آنذاك في رؤيتها لخريطة طريق حل الأزمة، لما في البيان من إيهام للرأي العام بفزاعة الفراغ الدستوري والفوضى وتضخيم مساوئ التفاوض على مرحلة انتقالية توافقية لإخراج البلاد من أزمتها السياسية.

45- طالع محتوى وثيقة "نداء المثقفين من أجل الجزائر" أو مقتطفات مقتبسة منها على الويب، على سبيل المثال: [بدون اسم الكاتب]، "دعوة للإسراع في اتخاذ خطوات جادة نحو تحقيق الحد الأقصى- لنزاهة الانتخابات: مثقفون جزائريون يطرحون مبادرة جديدة لتجاوز مرحلة الانسداد السياسي"، انظر خلاصة البيان يومية "صوت الأحرار"، 6 جوان 2019، تاريخ الاطلاع: 16 فيفري 2020،

*http://sawtalahrar.dz/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A/%D9%85%D8%AB%D9%82%D9%81%D9%88%D9%86-%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%8A%D8%B7%D8%B1%D8%AD%D9%88%D9%86-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%88%D8%B2-%D9%85%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%AF%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A.html*

46- طالع محتوى وثيقة "نداء المثقفين من أجل الجزائر"، المرجع السابق.

47- طالع محتوى وثيقة "نداء المثقفين من أجل الجزائر"، المرجع السابق.

48- أنظر محاضرة د. عبد النور مُحَمَّد، بعنوان: "نحو عقد اجتماعي جزائري"، قدمت في أعمال الندوة العلمية الوطنية حول موضوع: "الأزمة السياسية الشاملة الراهنة: تشريح وضعية ورؤى للحل"، المنظمة: الإثنين 27 ماي 2019، بقسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة ورقلة.

49- طالع المزيد في: مُحَمَّد عبد النور، شروط نجاح الحِراك، مسودة أفكار حول عقد اجتماعي جزائري جديد، عن دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، ط1، سبتمبر 2019.

50- مُحَمَّد عبد النور، شروط نجاح الحِراك، مسودة أفكار حول عقد اجتماعي جزائري جديد، المرجع السابق، ص43.